

تحقيق

مباني كليات الجامعة اللبنانية في بيروت استُهلكت لدرجة لم يعد ينفع معها ترميم. بعضها يجري إخلاؤه لظهوره على السلامة العامة. وبعضها الآخر يعاني مشاكل مزمنة، فيما كالمباني تحت رحمة متعديين يسلمون أعمالاً غير مكتملة ولا يجدون من يحاسبهم

# ترميم مباني «اللبنانية»: الضرب في الميّت حرام!

قانت الحاج

## أعمال الترميم باتت بيضة ذهب لبعض التجار والمتمهدين

لا تنزل الأمطار «برداً وسلاماً» على مباني كليات الجامعة اللبنانية خارج مجمع الحدث الجامعي. لم واعطال الحماصات والمصاعد والزجاج المكسور والنوافذ المتخلّعة وانعدام بدييات الوسائل والأدوات والتجهيزات المكتبية والمخبرية، بل في مبانٍ «استخرّفت» إلى الحد الأقصى، وباتت محاولات ترميمها أشبه بـ«الضرب في الميت».

مطبعة الناصه إحدى طبقات المبني. وضع المبنى أحد المباني أخيراً بعدما وقد زُعم قسم منه منذ سنتين بلا جدوى. أما المباني الأربعة التابعة للفرع الأول للكلمية، في كورنيش المزرعة، فلا تصلح أساساً لتكون كليات جامعية. إذ لا مواقف سيارات مجمع الحدث، لمدة 6 أشهر، في انتظار ترميم مبناها المتصدّع، وليس وضع مباني كلية الآداب والعلوم الإنسانية أفضل حالاً. فمبنى عمادة الكلية، في الدكوانة، لا يلبق بعمادة ولا بكلية، إذ تشغل الطبقة الأرضية منه محالً صناعية وتجارية، فيما تستخدم

مباني سكنية، ويؤدي استعمالها لأغراض تعليمية إلى استهلاكها بسرعة أكبر، لكون أعداد من يؤمونها أكبر من أعداد سكان الشقق السكنية. وهناك قسم ثالث من المباني صُمم أساساً ليكون منشآت تعليمية لتأجيرها للجامعة اللبنانية. ورغم أن هذا القسم هو الأفضل بين المباني التي تشغلها الكليات حالياً خارج إطار المجمعات الجامعية، إلا أنها باتت قديمة جداً، وخضعت للترميم أكثر من مرة، وتعاني مشاكل مزمنة مع النش وقلة الحماصات، كما هي حال مباني كليتي التربية والإعلام - الفرع الأول في منطفة الأونيسكو.

### شواهد الترميم

والواقع أنّ للمباني حكاية أكثر مساسوبة مع مشاريع ترميمها.

## أخيراً... كلية التربية إلى خارج الفضاءات الطائفية

علي خليفة

إضافة إلى مواعيد بدء العام الجامعي وروزنامته وتوزيع الامتية وبرنامج الدروس، ينتظر الاساتذة والموظفون والطالب في كلية التربية في الجامعة اللبنانية موسم الأمطار لإخلاء الطبقة السفلية من فرع العمادة الذي يفيض بالماء، فتغمر السيول المقاعد والطاولات، وتصبح نسبة إشغال المبني فوق قدرة استيعابه، بعدما ازداد عدد الطلاب المسجلين وأصبحت غرفة الاساتذة وقاعة المكتبة ومكتب التنسيق غرقاً طارئة للترديس. هنا، في الفرع الأول، يضع الاساتذة والموظفون والطالب أيديهم على قلوبهم، حيث توجد فتسحات في الطبقة السفلية. وكان الزجاج في وقت سابق قد هوى من النوافذ في الطبقات العلوية، وكان يهدد حياة الطلاب، وتوفي أحد العمال نتيجة احتكاك كهربائي، والفرع الثاني، بدوره، يضيق بطلابه ومبناه غير مجهّز هو الآخر لتلبية احتياجات الطلاب من مختبرات ومشغل مشكلة كلية التربية تكمن في مبانها الأربعة: الفرع الأول والفرع الثاني والعمادة وجميعها انبئة مستجرة ولا تتوافر فيها إجمالاً المستلزمات الضرورية سواء للاساتذة او للطلاب، والمبنى الرابع فارغ (من دون معرفة

فإعداد ملفات التلزييم الفنية يستغرق أحياناً أكثر من ثلاثة أشهر، إضافة إلى الوقت الذي يستغرقه إجراء المناقصات وموافقة ديوان المحاسبة وإبلاغ المقاول، وهذا ما يؤخر، دائماً، أعمال الترميم نحو سنة وربما أكثر. وفي غضون ذلك، تكون قد طرأت أعمال كثيرة إضافية في المبني نفسه واضرار جديدة غير ملحوظة في دفتر الشروط الفنية الذي يصبح، بالتالي، غير مطابق للواقع الجديد. علماً أنّ النظام المالي في الجامعة الذي يخضع للنظام المحاسبية العمومية يسمح، بالحد الأقصى، بزيادة تصل إلى السدس في الصفة نفسها. نتيجة ذلك، غالباً ما تكون جميع الاطراف غير راضية عن الأعمال، فالإدارات تحاول غالباً أن تدرج ما يطرأ من مشاكل جديدة ضمن مشاريع الترميم، رغم أنها غير موجودة أصلاً في دفتر الشروط، والمقاول يرفض الاستجابة، والإدارة للسعر الذي تضعه الإدارة المركزية تجهزها للانتقاد الدائم لأنها قامت بتلزييم أعمال غير مكتملة. أمام ملحوظة في دفتر الشروط المطالبة هذا الواقع، تعاود الكليات المطالبة بأعمال ترميم جديدة... وهكذا. إلا أن للترميم وجهاً آخر تصفه مصادر الموظفين بـ«بيضة ذهب» من أعمال الجامعة، مشيراً إلى «أننا عن سلطة الإدارة المركزية للجامعة لا نستطيع أن نعرف ما إذا كان هناك اتفاق بين الشركات المتعهدة على قاعدة «مرّقلي تمرّلك».

غالبية المباني تعود إلى ستينيات القرن الماضي وفضفة اساسا مباني سكنية (هيلم الموسوي)



لأنها كان التفريع في كلية التربية بعيداً عن تلبية حاجات الطلاب في التحقل وطرووف الإقامة، بل بعكس جغرافيا الحرب الأهلية اللبنانية التي طويها صفحاتها السوداء، ولكن وعند تحرك عدد من الاساتذة، بمبادرة فردية، لإيصال الصوت إلى رئيس الجامعة، كان ثمة تجاوب واقتراح لانتقال بشكل مؤقت إلى مجمع رفيق الحريري الجامعي في الحدث. أما تجارب الترميم والترقيم السابقة، خصوصاً في الفرع الأول، فغير مشجعة لأن المتابعين لأعمال المتمهدين غير فعالة ولا ينتج عنها تحسين ملموس بموازاة المبالغ المحروفة. بالاساس إلى المحاضرات... كل ذلك

طلاب تعليم العلوم في التربية سيستخدمون مختبرات وتجهيزات كلية العلوم بما يتوافق مع متطلبات التخصصهم، وكذلك طاب التربية البدنية والرياضية في استخداماتهم للملاعب المتوفرة أصلاً في المجمع... الأمر الذي ينتج عنه وفر مادي لا يسهتان فيه على صعيد استثمار الموارد المتوفرة بدلاً من شرائها وبنائها مرتين. كما يؤمن انتقال الطلاب من المباني المنعزلة لكلية التربية إلى فضاء الحماة الجامعية الريحه كالتى تتوافر في المجمعات الجامعية، ويؤمن اكتساب الطلاب للمهارات الإجتماعية والتواصلية في مناخ من الإنفتاح والتعاون.

\* استاذ المواطنة في الجامعة اللبنانية.

لكنني أجزم بأن لجنة الإشراف على المناقصات في الإدارة المركزية شفافة، ولا يستطيع إلا أن أفق لجنة الاستلام الفني التي تواكب الأعمال وتتسلمها فنياً، وعن علاقة المديرين بالمتمهدين، يقول أيوب إن هذا الكلام يندرج «في إطار الحكي اليومي المستهلك، وإن كان لا يمنع أن تكون للمدير أو العميد علاقات إنسانية ويستطيع أن يقول للمتعهد إن هناك مناقصة ويصححه بالمشاركة فيها». أما سوء الإدارة خلال عملية مراقبة التنفيذ، فهو بحسب أيوب خارج سلطة الإدارة المركزية للجامعة ولفت إلى أن الكليات يجب أن تعرف 5% من الموازنة السنوية للصيانة الاستباقية، «وهذا لا يحصل عملياً».

### رؤية لم تكتمل

المخطط التوجيهي للجامعة اللبنانية الذي وُضع في عهد حكومة الرئيس الراحل رفيق الحريري الأولى عام 1994، قضى بإنشاء مجعّعي الحدث والغفار، بحيث يضم كل منهما عدداً من الكليات. وعلى هذا الأساس، بُني مجمع الحدث الذي لا يحوي جميع كليات الفرع الأول (حيث لا وجود لمبان خاصة بكليات الآداب، الإعلام، معهد العلوم الاجتماعية، التربية...). وكان الطرح في حينه يقضي ببناء مجعّع في الغفار يضم الكليات غير الموجودة في الحدث. لكن معارضة مبدأ التوحيد بين الفرعين الأول والثاني آنذاك قضت على هذا الطرح. مصادر جامعية تشير إلى أنّ الرؤية التي بُني عليها تصميم مجمع الحدث نسفت، إذ أعطيت الأولوية للكليات التطبيقية (كلية العلوم، كلية الهندسة، كلية الصحة وكلية الفنون وغيرها)، نظراً لأن المساحة لا تتسع لكل الكليات، وما حصل أن بعض الكليات بدأ ينتقل إلى هناك تبعاً من دون أن يكون ملحوظاً في المخطط، مثل كليتي إدارة الأعمال والصيدلة. مصادر أخرى أشارت إلى أن بعض الكليات التي بقيت في بيروت لها خصوصية، وكان مقصوداً إبقاؤها في العاصمة ككلية الآداب والعلوم الإنسانية مثلاً، فيما طرح في فترة من الفترات تجميع الكليات خارج الحدث في مجمع واحد يُبنى مكان تكئة الجيش في الرملة البيضاء، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى خواتيمه، وإن كان جدياً، بحسب البعض.

الجمال والذاكرة الإنسانية. قوانين تنفذ لليسيه عبد القادر وغيرها ممّا تبقى من هذا الوطن وهذه الحضارة تنكّرنا انه لا زال في وسعنا الأمل، ومن حقنا أن نكون أرقى من مجرد كائنات ولدت عنوة في بلد تصارع فيه من أجل البقاء. لأن كانت قوانيننا ترى أنّ مستقبل الطلاب وأرزاق المعلمين الذين ندين لهم بما ندينه وإن جماليّة مدينتنا وذكريات أجيال برمتها وجزءاً من هويتنا الوجوديّة والحضاريّة ممكن أن تكون جميعها مجرد ملكيّة خاصّة في وسع مالكاها أنّ يحولها إلى حفن من الأموال الفانيّة، فلتسقط كل تلك القوانين ولْيُدن من وضعها ودافع عنها. ولأنّ حرّية الأبحاث التي باعونا إيها في بازار أكاذيب الديمقراطية اللبنانية الواهية على أنها حرّية تعبير لم تجر إلاّ في فاقم الأزمات والياس والهزوب والعزلة والتخلي عن واجباتنا في الحلم بوطن ننتمي إليه ونسعى إلى بنائه، بدلاً من فنّدق نخناره بحسب الخدمة فنحط فيه ثم نغرب. أمل أن نمتنع عن شحذ الصدف وتوسّل التعاطف الزائف من صائدي الغرض، فنتحرك باتجاه تقديم طعن والإبداع، وتحمي حقنا البشري في

رقم اليوم

79,8  
عاماً

هو متوسط العمر المتوقّف عند الولادة في لبنان، وفق «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، ويبلغ متوسط العمر في الأردن 74,5 وفي الكويت 74,8، فيما يبلغ المصدك في البلدان العربية 71,5. ووفق بيانات البرنامج، اتخذ متوسط العمر المتوقم عند الولادة في لبنان مساراً تصاعدياً منذ عام 1990. فقبل 28 عاماً، كان المتوسط 70,2، وارتفع عام 2000 إلى 74,4، وإلى 78,4 المتوقّم عند الولادة.



(مروان طحطح)

### منبر

## اغتصاب الذاكرة الجمعية أفظم أنواع الإبادات الجماعيّة

شعبي في القوانين المؤقوتة التفجير التي تولّد كوارث اجتماعيّة ونعمل على استبدالها جميعها بأخرى بناءً حامية للكرامة الإنسانية. اليوم مدرستي العزيزة وقبلها أجزاء لن تعوّض من ارتثا الثقافي «والخير لعدّام»، لذا فالحل هو في قوانين عادلة محقّة وليس في عدالة زائفة مقوننة.

وإلى أن يتحقق ذلك، أمل أن ننجح في نقل ملكيّة هذه المدرسة بكل قيمتها وفعاليتاتها المعنويّة والماديّة والعلميّة إلى جهة تضمن استمراريتها وازدهارها كصرح علمي تربويّ وارث حضاريّ قيم، فننتج في تأمين شرارة يشاركونا أهدافنا وتطلعاتنا، والأفضل أن يكونوا مجموعة كبيرة وليست قليلة العدد من المساهمين، وحبذا لو يكونون من قدامى هذا الصرح العريق، كي يصعب بعدها الخضوع لمراجحة أو حاجة فرد واحد طالما أنّ القانون الحالي يسمح بذلك. أجباني، أعزّائي، أصدقائي، أخوتي في الليسيه عبد القادر، في الوطن وفي الإنسانية، على قدر إمكانيّات كلّ منّا ونفوّذه تكون المسؤوليّة. «كاتبة ومخرجة وباحثة واستاذة جامعيّة.

لأن من يتلاعب بمصائر الناس ومستقبلهم وطمانينتهم هو مجرم... ومن يقوم بكل ذلك باسم القانون هو طاغية... ومن يملك ما يشتري به الإبداع والجمال والتاريخ والمستقبل لم يولد بعد... ولأن اغتصاب الذاكرة الجمعية وتدميرها هو أفظع أنواع الإبادات الجماعيّة! فإن ما يجري في حق الليسيه عبد القادر هو جريمة. ولأنّي أدين الشياطين الخرس، أتكلّم... لأن بين العدل والظلم حدّ قانون... ولأنه لا قيمة لقوانين تنتهك العدالة وياسم «الحقوق القانونية» لتلتف على الحق بذاته... ولأننا شعبنا تأجيل الأزمات، أبحث عن حلّ جذري ولا أجده إلاّ في المطالبة بقوانين صالحة تحمي حق العلم والاستقرار الأكاديمي والتوازن العاطفي لأولادنا وأساتذتنا وعائلاتهم في كل زمان ومكان. قوانين تحفظ حقوق الثقافة والفن والإبداع، وتحمي حقنا البشري في